

أثر المعالم العقدية والتربوية والنظامية في استقرار المجتمع «المملكة العربية السعودية أنموذجًا»

"The Impact of Religious، Educational، and Systemic Principles on Societal Stability: The Kingdom of Saudi Arabia as a Model"

إعداد:

د. نورة بنت شاكر بن علي الشهري

أكاديمية سعودية، أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية،
كلية الشريعة والقانون، جامعة المجمعة

Prepared by:

Dr. Nora Shaker Ali Alshehri

Saudi academic، Associate Professor، Department of Islamic Studies،
College of Sharia and Law، Majmaah University، Saudi Arabia.

E-mail: n.alshehre@mu.edu.sa

تاريخ اعتماد البحث A Research Approving Date	تاريخ استلام البحث A Research Receiving Date
١٤٤٦/٩/١٥هـ	١٤٤٦/٦/١٧هـ
15/ 3/ 2025 CE	18/ 12/ 2024 CE

تاريخ نشر البحث A Research publication Date	
26/ 6/ 2025 CE	١٤٤٧/١/١هـ

DOI:10.36046/0793-018-036-002

الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب
Saudi Society for Theological Sciences


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مجموعة من المعالم العقدية التي تساهم في علاج القضايا المجتمعية، وتوضح جهود المملكة العربية السعودية في تحقيق الأمن الأسري. وما فرضته من قوانين وأنظمة لضبط المجتمع وأفراده، وبيان دور العقيدة الإيمانية في علاج القضايا المجتمعية، ودور أنظمة المملكة وقوانينها في ضبط تلك القضايا.

تناول البحث المعالم الإيمانية العقدية، والمعالم التربوية والنظامية، وبيان مجموعة من المغالطات التي كان لها الأثر في كثير من تلك القضايا.

ومن أهم النتائج التي وصل لها البحث: تعزيز الهوية الدينية والوطنية في نفوس الأبناء، ونبذ كل أشكال التعصب والتطرف والغلو، وتنمية روح العمل والولاء والانتماء لهذا الوطن من خلال تحقيق التكافل الاجتماعي.

ومن التوصيات: إبراز دور المؤسسات الدينية في تحقيق الأمن المجتمعي، واستغلال وسائل الاعلام لتعزيز قيم الولاء والانتماء، نشر خطابات الوسطية والاعتدال، وإنشاء هيئة وطنية تتحمل مسؤولية التخطيط لعلاج القضايا المجتمعية.

القيمة العلمية: ركز هذا البحث على الجانب العقدي لأهميته في تحقيق الأمن، وعلاج لمجموعة القضايا المجتمعية، ووقايتها من الانحرافات.

الكلمات المفتاحية: القضايا المجتمعية، المعالم العقدية، الأمن المجتمعي، المعالم التربوية، المجتمع السعودي.

Abstract

This study aimed to highlight a set of religious landmarks that contribute to addressing social issues and clarifies the efforts of the Kingdom of Saudi Arabia in achieving family security، as well as the laws and regulations imposed to maintain societal order and individual behavior. It discusses the role of religious doctrine in addressing societal issues، as well as the role of the Kingdom's laws and regulations in managing these concerns.

The study covers religious doctrinal landmarks، educational and regulatory aspects، and highlights a set of misconceptions that have influenced many of these issues.

Among the most significant findings of the research are: strengthening religious and national identity in the hearts of children، rejecting all forms of fanaticism، extremism، and excessiveness، and fostering a sense of duty، loyalty، and belonging to this nation through the realization of social solidarity.

Key recommendations include: emphasizing the role of religious institutions in achieving societal security، utilizing media

outlets to promote values of loyalty and belonging، spreading messages of moderation and balance، and establishing a national body responsible for planning solutions to social issues.

Scientific Value: This research focuses on the doctrinal aspect due to its importance in achieving security، addressing societal issues، and preventing deviations.

Keywords: Social issues، doctrinal landmarks، societal security، educational landmarks، Saudi society.



المقدِّمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، **وبعد:**

انتشرت كثير من القضايا الاجتماعية لاسيما في هذا العصر الذي يتجاذبه حب المادة، كالعنف الأسري، وانتشار الشبهات، والمشكلات الأسرية، والتمرد على الأهل أو الزوج، مع التباس الحق بالباطل، والانفتاح الثقافي، والمعرفي وغياب الوازع الديني في نفوس الكثير ممن تأثر بتلك المتغيرات.

إن الإيمان بالله -تعالى- هو الأساس في علاج كثير من تلك القضايا، لأنه يمنع المرء من العنف والجرائم، ويردعه عن الظلم والتعدي، ويساعد على تحقيق الأمن والراحة، وينور طريق كل أسرة؛ إن التزمت بما أمرها الله -تعالى- ورسوله ﷺ وفق نصوص الكتاب والسنة، وكان للمملكة العربية السعودية جهودًا مباركًة في علاج كثير من تلك القضايا بما أنشأته من أنظمة ولوائح، فـ«**بناء مجتمع حيوي...وروح متسامحة؛ تعكس قيم الإسلام**» هي أحد مرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠، لذا كان اختيار هذا الموضوع: **أثر المعالم العقدية والتربوية والنظامية في استقرار المجتمع «المملكة العربية السعودية أنموذجًا»** لتحقيق الاستقرار المجتمعي الذي يكون في التزام شرع الله عقيدةً وسلوكًا وأخلاقًا وفق معالم عقدية تسعى لحفظ المجتمعات من الانحرافات، والوقوع في الأزمات.

مشكلة البحث:

تعاني المجتمعات من الضعف الديني، بسبب البعد عن الله وعدم الالتزام بالمنهج الشرعي، وعدم تنفيذ العقوبات، ففي إقامة الحدود أكبر زاجر عن العبث بالمجتمع، وفي هذا البحث سأقتصر على أثر المعالم العقدية والتربوية والنظامية في استقرار المجتمع المستمدة من الكتاب والسنة، **وفق التساؤلات الآتية:**

١. ما هي المعالم العقدية التي كان لها الأثر في علاج القضايا المجتمعية؟

٢. ما دور أنظمة المملكة العربية السعودية في حفظها وحمايتها؟

٣. كيف تساهم الأسر في حفظ المجتمع من التفكك والتطرف؟

أهميَّة موضوع البحث وسبب اختياره:

تظهر أهمية الدراسة من خلال الفقرات التالية:

١. بيان دور العقيدة في حفظ وتحقيق الأمن المجتمعي.

٢. الإسهام في نشر العقيدة الصحيحة بعيدًا عن التطرف أو الغلو.

٣. إثراء المكتبة الإسلامية بجهود المملكة العربية السعودية في حماية العقيدة.

٤. العناية بالقيم الروحية والإيمانية لحفظ المجتمعات من الفتن.

أهداف البحث:

١. بيان أبرز المعالم العقدية التي لها دور كبير في علاج كثير من القضايا المجتمعية.

٢. ترسيخ القيم العقدية الروحية التي تستهدف صلاح الفرد والمجتمع.

٣. إبراز الجوانب العقدية في جهود المملكة، وبيان ما فرضته من أنظمة لضبط أفراده.

٤. وقاية الأسرة من المهددات والصراعات المجتمعية التي تؤثر في أمنه واستقراره وفق الثوابت الشرعية.

الدِّراسات السَّابقة للبحث:

١. دور مواقع التواصل الاجتماعي في تغيير القيم الاجتماعية في المجتمع السعودي، مداح حسين العنزي، بحث ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٣٧هـ.

استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة على عينة قوامها (٣٠٢) مفردة تم اختيارها عن طريق العينة العشوائية متعددة المراحل، وتمثل هذه العينة طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بمدينة الرياض. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد عينة الدراسة على القيم الاجتماعية المعززة بواسطة الفيسبوك والإنستغرام، ومن أبرز تلك القيم: (دعم العمل الإنساني، توضيح العديد من الثقافات الأخرى)، كما بينت النتائج أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد عينة الدراسة على القيم الاجتماعية المعززة بواسطة الواتساب وتويتر، ومن أبرز تلك القيم: (تعزيز العلاقة بالغير، تعزيز مفهوم القيم الدينية).

٢. المشكلات الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية دراسة وصفية مطبقة على المجتمع السعودي، د. طرفة زيد عبد الرحمن بن حميد، بحث محكم، ١٤٤٣هـ.

تناول الباحث مشكلات الأفراد في المجتمع السعودي، وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية، كالعمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، وحجم الأسرة، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، والمنطقة الجغرافية. وقد أجري البحث على عينة عشوائية طبقية بلغت ٢٤٠٠، من سكان المملكة العربية السعودية. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن ٣١٪ من أفراد العينة لا توجد لديهم أي مشكلات. وفيما يتعلق بالمشكلات التي يواجهها بقية أفراد العينة فقد جاءت المشكلات المالية أولًا، ثم مشكلة البطالة وتليها مشكلة السكن ثم التعليم. ومشكلات العمل ثم المشكلات العائلية ثم الصحية وقدم الباحث مجموعة من التوصيات، أهمها: رفع الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص؛ ليفي بالاحتياجات المعيشية للأفراد. والعمل على مواصلة الجهود الحكومية في خفض مستوى العمالة الأجنبية في المجتمع إلى غير ذلك.

٣. أثر الشريعة في تحقيق الأمن المجتمعي وعلاج الظواهر السلبية «التنمر نموذجًا»، أميرة عمار، مجلة مركز الخدمات للاستشارات البحثية واللغات.

أكدت الباحثة أن التنمر شكلا من أشكال العنف، وسلوكا عدوانيا بات ظاهرة اجتماعية اتسع نطاقها، وتعددت أساليبها ليس في المجتمع العربي فحسب؛ بل أصبح ظاهرة عالمية استفحل خطرها وأثرها على المجتمع الإنساني بأكمله، وتعددت وجهات نظر العلماء في تحليل هذه الظاهرة، وبيان أسبابها، وقد عالجتها الشرائع السماوية، وكان لعلاجها في شريعتنا الغراء الحظ الوافر، فبينت خطرها وأثرها على الجنس البشري بأكمله، والذي كرمه الله تعالى وكفل له من الحقوق والواجبات ما يضمن كرامته.

٤ . العقيدة الإسلامية ودورها في تعزيز منظومة القيم الاجتماعية، د زينب بسيوني أبو اليزيد الجعب، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية. «بحث محكم».

تبرز هذه الدراسة دور العقيدة الإسلامية في تعزيز منظومة القيم الاجتماعية، فتذكر أن القيم الاجتماعية تعدّ من أهم الركائز التي تُبنى عليها المجتمعات، وتقام عليها الأمم، فديننا دين القيم والأخلاق الرفيعة، وقد توصَّلت الدِّراسةُ إلى جملةٍ من النتائجِ، من أهمّها: أن صلاح المجتمع المسلم لا يكون إلا بتطبيق شرع الله، واتباع سنة نبيه ﷺ، وأن قيم الإسلام وأخلاقه تمتاز باستعدادها لدفع أهلها إلى مراقي التقدم المادي والصناعي، وأن غرس العقيدة الإسلامية في مرحلة الطفولة يؤثر تأثيرًا بالغًا في تقويم السلوك في المستقبل، وأن العقيدة الإسلامية بما تحمله من الأخلاق تشكل عنصرا أساسيا في حماية المجتمعات.

ولعلي في هذا البحث أركز على الجانب العقدي والتربوي لأهميته في تحقيق واستقرار المجتمع وحماية المجتمع من الانحرافات والشبهات وفق معالم محددة تواكب المجتمع السعودي وأنظمته بوجه خاص.

حدود البحث: المجتمع السعودي وفق النظام الأساسي للحكم؛ لأهميته في الجوانب المذكورة في البحث.

خطة البحث:

تحتوي هذه الدراسة على: مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة وفهارس كالآتي:

المقدمة وفيها: مشكلة البحث، أهدافه، أهميته، الدراسات السابقة، المنهج المتبع، وخطة البحث.

المبحث الأول: المعالم الإيمانية العقدية تحت المطالب التالية:

المطلب الأول: طاعة ولاة الأمر مع الانقياد والتسليم.

المطلب الثاني: الوسطية والاعتدال.

المطلب الثالث: لزوم الجماعة والحذر من الفرقة.

المطلب الرابع: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المطلب الخامس: المراقبة الإيمانية.

المبحث الثاني: المعالم التربوية والنظامية تحت المطالب التالية:

المطلب الأول: الحوار التربوي والثقافي.

المطلب الثاني: التمسك بالقيم الأخلاقية.

المطلب الثالث: الالتزام بالأنظمة وحفظ الضرورات.

المطلب الرابع: تعزيز الهوية الدينية والوطنية.

المطلب الخامس: التعاون والتكافل المجتمعي.

المبحث الثالث: مخالفات في القضايا المجتمعية تحت المطالب التالية:

المطلب الأول: الغلو والتطرف.

المطلب الثاني: التمرد.

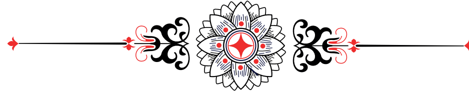
المطلب الثالث: الهزيمة النفسية.

المطلب الرابع: العنف.

ثم الخاتمة، والتوصيات، وفهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث:

إن المنهج الذي سارت عليه الدراسة المنهج الاستقرائي: لاستقراء المعالم العقدية التي تسهم في بناء المجتمع وتعالج كثير من قضاياه، والمنهج التحليلي لتحليل بعض من القضايا المهمة في المجتمع السعودي من منظور عقدي، والوصفي لإبراز جهود المملكة في علاج القضايا المجتمعية من خلال الأنظمة واللوائح وفق الشريعة الإسلامية.







المبحث الأوَّل

المعالم الإيمانية العقدية



إنَّ العقيدة الإسلامية بفضل الله تعالى هي القاعدة العظمى لبناء المجتمع، فالواجب على الفرد التمسك بها، والأخذ بنصوص الوحيين وجعلها منهجًا لحياته، من أجل خدمة نفسه وأسرته ومجتمعه، فالعقيدة الصحيحة هي المحرك الأول للعقل البشري، والموجه العلمي الذي يُقَوِم أفكار الفرد، وينظم سلوكه وأخلاقه وعلاقاته.

فحينما تدخل العقيدة قلبه تصبح الحياة واضحة أمامه فيعلم أن الله خلقنا ورزقنا، وما هذه الحياة إلا للابتلاء والاختبار، وأن مصيرنا إليه سبحانه؛ حينها تهدأ نفسه، ويرتاح باله ويقوى إيمانه ويرضى بما قدره الله.

فعلى المسلم أن يجعل من هذه العقيدة المباركة صمام الأمان الذي يضبط له سلوكه وتصرفاته وعاداته؛ لما لها من أثر كبير على حياة الإنسان وأخلاقه ونظرته لمجتمعه، فالإيمان هو المصدر الحقيقي للسلامة من جميع المخاوف، وفي هذا المبحث تناولت مجموعة من المعالم العقدية والإيمانية التي تحتاج إلى مزيد من العناية لحماية المجتمع وأفراده، منها:



المطلب الأول: طاعة ولاة الأمر مع الانقياد والتسليم.

إن الأمة الإسلامية عامة وبلاد الحرمين خاصة بحاجة ماسة إلى معالم الدين وطرق الهداية والصلاح التي أرادها الله تعالى منها، وبداية الهداية والتوفيق لهذه الأمة تكمن في العودة إلى هدي الكتاب العزيز والسنة النبوية وطاعة ولاة الأمر، يقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:٥٩] فلابد من الاعتصام والتمسك بحبلهما على هدي سلف الأمة عليهم رضوان الله، فمتى عادت الأمة إلى الكتاب والسنة نجت وأفلحت وأمنت، ومتى أعرضت وتخلت عنهما ضلت وشقيت، وصدق الله إذ يقول: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ﴾ [طه:١٢٣-١٢٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك - أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى، والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل..»(١).

ولقد اعتنى أهل السنة والجماعة بمنهج الوحي، وركزوا على التأصيل وفق منهج سلف الأمة، وهذا يُعد طريقًا لعلاج كثير من المشكلات النفسية

(١) تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني، أبو العباس ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، المحقق: أنور الباز - عامر الجزار، (ط: الثالثة، دار الوفاء، (١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م) (١٣/ ١٣٥).

التي أثرت على فئات من الناس، وترتب عليها بعض المشكلات الاجتماعية، ولا ريب أن هذا المنهج يعزز مفهوم العدالة الحقيقة في المجتمع البشري، ويحث على تحقيق الحقوق الإسلامية لكل فرد.

أكدت المملكة العربية السعودية على ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة في نظام الحكم كما ورد في **المادة السابعة**: «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة»(١).

فالنجاة والفلاح والطمأنينة في اتباع منهج السلف الصالح، وهي الحصن الشديد ضد أي مشاكل مجتمعية، ومن خالف هذا المنهج فإنه سيقع في مزالق خطيرة.

فعلى كل مسلم يعبد الله تعالى، الإذعان لله ولرسوله ﷺ، والاعتقاد بوجوب الانقياد لإحكام الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥]، وحديث عبد الله بن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «تركتُ فيكم أيُّها الناس، ما إنِ اعتصمتم به، فلن تضلُّوا أبدًا: كتاب الله، وسُنَّة نبيِّه»(٢).

(١) انظر: النظام الأساسي للحكم، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/ - ١٤-٤-١٤٤٦هـ.

(٢) صحيح، أخرجه الحاكم في (المستدرك)، والمروزيُّ في (السُّنة) (٦٨) والبيهقي في (دلائل النبوة) (٥/ ٤٤٩).

فكتاب الله وسنة رسوله ﷺ فيهما بيان لكل ما يحتاجه الإنسان من أمور حياته؛ قال تعالى عن القرآن: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

فالمرجعية العليا -الكتاب والسنة- تدير شؤون الفرد كاملة وتحكم تصرفاته وسلوكه في جميع جوانب الحياة؛ حتى توصله لرضى الرب عَزَّوَجَلَّ والتسليم له، والرضى بما كتب وقدر.

فالمسلم يتلقى علومه ومعارفه من تلك المنابع الأصيلة سواء ما يتعلق بعقيدته، أو سلوكه ومعاملته، أو أخلاقه، على مقتضى فهم السلف؛ فلا يعرضونها على عقولهم، بل يعرضون عقولهم على النصوص.

ونص نظام الحكم في **المادة السادسة**: «يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره»(١). فمن استسلم وأنقاد لشرائع الله عَزَّوَجَلَّ وسنة نبيه عَلَيْهِ السَّلَامُ وأطاع ولاة الأمر، قامت حياته على ما يرضي الخالق، ونال السعادة والراحة والطمأنينة، وعليه يستقر المجتمع ويسعد، ويتكاتف ابناءه على ما ينفعهم في الدنيا والآخرة.

المطلب الثاني: الوسطية والاعتدال.

حرص الإسلام على تعزيز الوسطية لحماية المجتمع من آفة الجفاء والغلو المفرط، وحمايته من كثير من المشكلات المجتمعية، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾. [البقرة:١٤٣].

---

(١) انظر: النظام الأساسي للحكم، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/ ١٤- ٤-١٤٤٦هـ.

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»(١).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزعتان: إما إلى تفريط وإضاعة، وإما إلى إفراط وغلو، ودين الله وسط بين الجافي عنه، والغالي فيه، كالوادي بين جبلين، والهدى بين ضلالتين، والوسط بين طرفين ذميمين فكما أن الكافي عن الأمر مضيع له، فالغالي فيه مضيع له، هذا بتقصيره عن الحد، وهذا بتجاوزه الحد»(٢).

إذًا فترسيخ منهج الوسطية والاعتدال بعيدًا عن الغلو والتشدد أو التمييع للدين والانهزامية، أو التفلت من أحكامه وشرائعه وحدوده، والاستهانة بمحرماته أمر بالغ الأهمية، وهذه الوسطية تكون وفق نصوص الكتاب والسنة، والتمسك بالطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه، بلا إفراط أو تفريط، قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْ﴾ [هود:١١٢](٣)، ولا شك أن استقرار المجتمع يكون بسلامة المعتقد ووسطيته، فهو الحصن المنيع ضد التطرف والغلو.

والمملكة العربية السعودية بكافة مؤسساتها التربوية والتعليمية جهود

(١) صحيح، سنن النسائي، كتاب المناسك، باب التقاط الحصى (٥/ ٢٧٨)، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي له (٢/ ٦٤٠).
(٢) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين الجوزية ابن القيم، (المتوفى: ٧٥١هـ)، **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، المؤلف: المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، (ط: الثالثة، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م). (٢/ ٥٢١، ٥٢٢).
(٣) صحيح، رواه أحمد (٤٢٢٥)، وحسّنه الألباني في «المشكاة» (١/ ٦٦١).

مباركة في إبراز الصورة الحقيقية للدين الإسلامي، كونه منهج حياة، قائم على الوسطية والاعتدال.

فالوسطية تدعو إلى الانضباط والتوازن والحكمة في وضع كل شيء في موضعه بما يحقق الأمن والاستقرار، وتوجيه المجتمع إلى رعاية الانفتاح المنضبط على الغير بضوابط الشرع، وهذا يُسهم في تعزيز نهضة الأمة ويتيح لها الاستفادة من العلوم الأخرى على ضوء من روح الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: لزوم الجماعة والحذر من الفرقة.

مما لا يخفى على الجميع أن في لزوم الجماعة جمع لكلمة المسلمين على الحق، وثباتهم عليه، وإزالة أسباب النزاع والفرقة؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا﴾ [آل عمران:١٠٢،١٠٣]، كما يجب البعد عن طريق أهل الأهواء والزيغ والفساد الذين يزرعون الفتنة بين المسلمين ويؤلبون بعضهم على بعض، ويشقون صفوفهم، ويفرقون جمعهم.

ومن الأمور الهامة التي يتوجب العناية بها هو النظر في المألات الناتجة عن الفرقة والاختلاف، ومن أخطرها: غياب الأمن في المجتمع وحصول الفوضى، وانتشار الفتن والأهواء والتناحر، والتباغض والتحاسد وزيادة الشر والفساد، وبذلك تضيع الأمم والشعوب وتنهار المجتمعات.

ومن الضروري بناء جيل محصن بالعقيدة الصحيحة، قادر على دحض شبهات ودعاوى أهل الزيغ والضلال، ليكونوا سدًا منيعًا تجاه أصحاب الفرق والاختلاف.

فالدعوة إلى الوحدة والبعد عن الفرقة تعتبر من أهم المعالم العقدية التي تهدف إلى بناء مجتمع قوي ومتماسك اجتماعيًا وفكريًا، حريصًا على تطبيق أصول العقيدة الإسلامية.

جاء في نظام الحكم، **المادة الثانية عشرة**: «تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام»، وجاء في **المادة الحادية عشرة**: «يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم»[١].

لذا كانت الفرقة أعظم ما يهدد استقرار المجتمع، ومما يعوقها عن تحقيق غاياتها وأهدافها، ويعطلها عن أداء دورها في تربية الأجيال، وحماية المجتمع من الانهيار.

المطلب الرابع: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سلوك اجتماعي مهم يتحمل أعباءه كل فرد واعي في المجتمع، يبذلون في أدائه جهودًا محمودة للحفاظ على ثوابته الدينية، وحمايته من جميع الآفات والسلوكيات المخالفة، والتصدي لكل المحاولات المشينة التي تضر بالوطن والمواطنين.

ومن أهم الواجبات الشرعية التي يترتب عليها صلاح المسلم وسلامته ونجاته في الدنيا والآخرة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثبت في صحيح البخاري عن النعمان بن بشير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم

(١) انظر: المرجع السابق.

أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا من نصيبنا خرقًا ولم نؤذ من فوقنا، قال النبي ﷺ: «**فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا**»[١].

ومما ورد في نظام الحكم تأكيدًا على أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر **ما جاء في المادة الثالثة والعشرون**: «تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله»[٢]، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم وسائل حفظ الأمة وتمكينها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل، وصمام أمان يحصن المجتمع ضد كل انحراف وجريمة.

ومن الجدير بالذكر أن علاج كثير من القضايا المجتمعية يحتاج إلى جهود مستمرة ورعاية إيمانية لكل فرد في الأسرة؛ فالصراع قوي جدًا، لابد له من محرك إيماني قوي من ذات الفرد، وذلك لبناء مجتمع يسوده الأمن والأمان، والسعادة والاستقرار وتشع فيه أنوار السعادة والتعاون، ويتسابق أفراده في البذل والتضحية والعطاء، والبحث عن كل أسباب البقاء بقوة ايمانية راسخة تحميها من كل الفتن التي فرقت الأسر وأضاعت المجتمع.

المطلب الخامس: المراقبة الإيمانية.

حث الإسلام العبد على مراقبة تصرفاته وأفعاله ذاتيًا، مستشعرًا مراقبة

(١) صحيح، أخرجه البخاري (٢٤٩٣)، والترمذي (٢١٧٣) واللفظ له، وأحمد (١٨٣٦١).

(٢) انظر: النظام الأساسي للحكم، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/ ١٤-٤-١٤٤٦هـ.

الخالق سبحانه، وهذا ما دعا إليه المولى عَزَّوَجَلَّ في قوله تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُۚ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وقال النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**اتَّقِ الله حَيْثُمَا كُنْتَ، وأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الْحسنةَ تَمْحُهَا، وخَالقِ النَّاسَ بخُلُقٍ حَسَنٍ**»[١]، والمراقبة ثمرة علم العبد بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأنه الرقيب عليه، المطلع على أعماله.

فحينما تتعمق مراقبة الله في قلب العبد، يظهر أثرها في سلوكه وتصرفاته، وفعله للخيرات، وتركه للمنكرات.

وهذه مرتبة الإحسان، وهو أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، فمرتبة الإحسان تعظُم بعِظَمِ مراقبة الله جَلَّ وَعَلَا، وتَضعُفُ بضَعف مراقبته.

قال ذو النون المصري: «كان العلماءُ يتواعظون بثلاثٍ ويّكْتُبُ بعضُهم إلى بعض: من أحسن سريرتَه أحسنَ اللهُ علانيتهُ، ومن أصلحَ ما بينه وبين اللهِ أصلحَ اللهُ ما بينه وبين الناس، ومن أصلحَ أمر آخرتهِ، أصلحَ اللهُ أمرَ دنياهُ»[٢].

والشريعة الإسلامية تربي الضمير الإنساني ليكون رقيبًا على جميع تصرفاته، وتحرك دواعي الخير عنده، وتميت نوازع الشر في نفسه، فللعقيدة الإسلامية دور كبير في مواجهة الفساد المالي والإداري من خلال تعزيز الأمانة ومراقبة الله والخوف منه جل في علاه.

وكان للمملكة العربية السعودية جهود مباركة من خلال متابعتها لذلك وانشاء هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)[٣] حيث تُعنى الهيئة بالرقابة

(١) صحيح، أخرجه الترمذي، (١٩٨٧)، وأحمد (٢١٣٩٢).

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨هـ) «سير أعلام النبلاء». المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (ط: الثالثة، الناشر: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م). (١٩/ ١٤١).

(٣) هي هيئة تعنى بالعمل على حماية النزاهة ومكافحة الفساد وجمع البيانات وإعداد الإحصاءات=

الإدارية على الجهات العامة، ومكافحة الفساد؛ **ولها في سبيل ذلك مجموعة من الاختصاصات منها:**

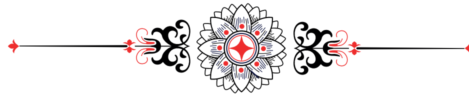
١. إجراء الرقابة اللازمة للكشف عن المخالفات الإدارية وجرائم الفساد، واتخاذ ما يلزم في شأنها.

٢. تلقي الشكاوى والبلاغات المتصلة بالمخالفات الإدارية، وجرائم الفساد، والتحقق من صحتها، واتخاذ ما يلزم نظامًا في شأنها.

٣. مباشرة الاستدلال والضبط الجنائي في جرائم الفساد، واتخاذ ما يلزم في شأنها.

٤. اتخاذ التدابير الاحترازية والتحفظية في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه جرائم فساد؛ وفقًا للنصوص النظامية ذات الصلة.

٥. نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره، وتشجيع جهود القطاعين العام والخاص والجمعيات والمؤسسات الأهلية على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد[1].



= في الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة، كما تعمل على تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في التخطيط والمراقبة. انظر: موقع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد https://nazaha.gov.sa/Services ١٢-٥-١٤٤٦هـ.

(١) انظر: موقع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد https://nazaha.gov.sa/Services ٢٨-٨-١٤٤٦هـ.



المبحث الثاني

المعالم التربوية والنظامية



لا شك أن المجتمع المسلم تميز عن غيره من المجتمعات في مجال الروابط الاجتماعية ورعى تلك الروابط حق الرعاية، وأولاها عناية خاصة، وجعل الرابطة العظمى والعروة الوثقى لتحقيق الأمن المجتمعي هي رابطة العقيدة وما أتت به من التشريعات والأحكام، مما كان له الأثر الكبير في تحقيق الأمن والاستقرار.

والقضايا الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية تختلف عن غيرها؛ تبعًا لثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده، وقد وضعت الدولة مجموعة من الأنظمة واللوائح والآداب العامة التي تضبط سلوك الفرد، وأصدرت مجموعة من العقوبات حسب النظام الجزائي السعودي كما سيأتي بيانه.

وفي هذا المبحث ذكرت مجموعة من المعالم التربوية والنظامية التي تهدف إلى معالجة مشاكل المجتمع على مستوى الأفراد والجماعات، يتوجب على كل أسرة العناية بها في تربية ابناءها، وتحذيرهم من الوقوع في مخالفات مجتمعية تعرضهم للعقوبات الجزائية، ومن هذه المعالم:

المطلب الأول: الحوار التربوي والثقافي.

تقوم ثقافة الحوار على ضمان حماية المعتقد مما يخل به، ولا مانع من

القبول والتسامح مما يوفر جوًا مناسبًا للتعايش وبناء العلاقات السوية بين الأفراد، ومحاولة إيجاد قاعدة مشتركة للتعاون في تحقيق الصالح العام، ومد الجسور للتواصل الهادف؛ فالحوار كان ولا يزال الوسيلة الأقدم والأسهل والأهم للتواصل.

فعندما نتأمل القرآن العظيم نجد الحوار منهجًا تربويًا متأصلًا فيه، مثاله قوله تعالى: ﴿وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَٰحِبِهِۦ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

وهذا يشير إلى أهمية إتقان الحوار ومعرفة آدابه ومهاراته لأنه الأداة الأولى للبحث إما عن حل لمشكلة اجتماعية أو إجابة على تساؤلات قد تدور في ذهن أحد أطراف الحوار أو لتسوية خلاف.

والحوار إذا لم يكن وفق الأسس المنهجية المأخوذة من كتاب الله وسنة نبيه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فإنه لا يُحقق أهدافًا تربوية، بل قد يؤثر ذلك سلبًا على أطرافه.

ويمثل الحوار الهادف الاحترام المتبادل بين أفراده، واللطف في التعامل مما يؤدي إلى نجاح الحياة الاجتماعية، والقضاء على كثير من المشكلات في جميع الميادين العلمية والتربوية.

وكان لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني جهودًا مباركة في الوصول إلى تعزيز ثقافة التسامح والتعايش المساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، والمحافظة على الهوية الوطنية، وبناء علاقة فعّالة مع المؤسسات الإعلامية المحلية والدولية، ودعم المشاركة المجتمعية للمساهمة في صنع القرار(١).

(١) انظر: موقع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني،
https://www.kacnd.org/ar/Details/index/16

ومن أجلّ ثمرات التسامح والحوار: أنه يؤسس للسِلم والمحبة والألفة، فيصبح المناخ ملائمًا ليعطي كل فرد ما لديه من مهارات وإمكانات وقدرات؛ لتنمية هذا الوطن والارتقاء به، والقضاء على الصراعات والفتن التي تفضي إلى الهزيمة والضعف وفقدان المجتمع لأمنه واستقراره.

المطلب الثاني: التمسك بالقيم الأخلاقية.

اعتنى الإسلام بالقيم الأخلاقية، لما لها من أهمية كبرى في ضبط تصرفات الأفراد وكف الأذى عن المسلمين، ورتب على ذلك مكاسب عظيمة، حث عليها النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال: «المسلم أخو المسلم، لا يخونه، ولا يكذبه، ولا يخذله، كل المسلم على المسلم حرام عرضه وماله ودمه، التقوى ها هنا، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم»[(١)].

وأكد النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ على العناية بصلاح الباطن وحذر من كل خلق ذميم يسخط الرب العظيم، ويجلب الآثام لصاحبه، ويضر بالمجتمع ويفقده الأمان والاستقرار، فإذا تحققت تلك الرقابة الأخلاقية فإن المجتمع يعيش بأمان ورخاء، وسعادة واطمئنان.

ولأهمية الأخلاق في الشريعة جعلها الشارع الحكيم أحد الأصول الأربعة التي يقوم عليها دين الإسلام، وهي «الإيمان، والأخلاق، والعبادات، والمعاملات»[(٢)].

(١) صحيح، أخرجه الترمذي: أبواب البر والصلة، باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم، (٤/ ٣٢٥) برقم: (١٩٢٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم: (٦٧٠٦).

(٢) ذكرها مجموعة من العلماء في مؤلفاتهم، ومن ذلك: أسس التربية الإسلامية في السنة النبوية، د. عبد الحميد الصيد الزنتاني (٦٨٥)، وقد جمع كثيرا من هذه الآيات د. محمد عبد الله دراز في آخر كتابه «دستور الأخلاق في فصل الأخلاق العملية».

وبها يتكون الرقي في المجتمعات والتقدم، وبالتخلي عنها وتركها يكون الانحدار والانهيار»[١]، فالقيم الأخلاقية تساعد في تكوين مجتمع تسوده المحبة والحكمة والتقوى والرحمة، وبها يتعامل مع الآخرين.

ويُعتبر الصدق والأمانة من أهم القيم الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها الفرد في علاقته الاجتماعية، وهي مما يسهم في معالجة كثير من القضايا والمشاكل الاجتماعية الأخرى.

ومما ورد في نظام الحكم تأكيدًا على ذلك **المادة الثالثة عشرة**: «يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم، معتزين بتاريخه»[٢]، ولا شك أن هذا النظام الأخلاقي يمثل سياجًا لحفظ حمى التعايش ومبادئ الأمن بين الناس.

المطلب الثالث: الالتزام بالأنظمة وحفظ الضرورات.

لقد أنزل الله في كتابه مجموعة من التشريعات التي تكفل لمن عمل بها الحياة الطيبة، وسعت المملكة لتطبيقها بين أفرادها؛ من خلال سد كل الأبواب المفضية للفساد، ورُتبت العقوبات الزاجرة التي وردت في كتابه على كل من تلبس بشيء منها؛ بما يحقق السعادة والصلاح والعدالة الاجتماعية.

---

(١) انظر: العقيدة الإسلامية ودورها في تعزيز منظومة القيم الاجتماعية، د، زينب بسيوني أبو اليزيد الجغب، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية. «بحث محكم» (ص: ٣٥٥٣) بتصرف يسير.

(٢) انظر: النظام الأساسي للحكم، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/ ١٤-٤-١٤٤٦هـ.

ومن أهم الأمور التي جاءت بها الشريعة للحفاظ على مكتسبات البشرية، وما يؤدي إلى رغد عيشهم وحفظ كرامتهم، العناية التامة بحفظ الضرورات الخمس وهي: «الدين، والنفس، والمال، والعرض، والعقل» وأولتها عناية خاصة حتى يعيش المسلم في أمن واستقرار، يعبد الله تعالى براحة واستقرار.

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتفقت الأمة، بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على هذه الضرورات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل»[(١)].

حرمت الشريعة الاعتداء على عقيدة المسلم بتحريفها ودعت لحفظها وحمايتها من أي انحرافات، وشرعت الكثير من العقوبات والحدود الرادعة لمن تسول له نفسه الاعتداء على النفس الإنسانية، كما دعت إلى حماية عقل المسلم من تلك الشبهات وتحصين العقل بالعلم النافع، فلا يقدس عقله ويبتعد عن وحيه، وحرمت استحلال دمه وماله، فمن فرط في حفظ هذه الضرورات الخمس فقد ساهم في اختراق الأمن المجتمعي، وشارك في انتشار الفساد وزيادة الفتن في المجتمعات.

والمملكة العربية السعودية وضعت كثيرًا من الأنظمة لحماية تلك الضرورات، وسنت العقوبات لكل من تسوَّلَ له نفسه، التعدي عليها أو مخالفتها، من ذلك: ما جاء في نظام الحكم: مقومات المجتمع السعودي، والحقوق والواجبات، **المادة العاشرة:** «تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على

(١) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، (المتوفى: ٧٩٠هـ) **الموافقات،** المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، (الطبعة الأولى، الناشر: دار ابن عفان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م) (١/ ٣١).

قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

وفي المادة السادسة والعشرون: تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية»(١).

فعندما يسود النظام ويُفعّل القانون الشرعي؛ تطمئن النفوس وينتشر الحق ويسود الأمن في المجتمع، حيث يقف القانون بوجه كل من تسول له نفسه النيل من حقوق الآخرين والمساس بأمن المجتمع أو الاعتداء عليه.

فالشريعة الإسلامية المتمثلة في عبادة الله تعالى، تشكل دوافع ذاتية لتحقيق الأمن والاستقرار وإصلاح الأفراد، وحفظ النفوس وصيانتها من الاعتداء، وإعطاء الحقوق والواجبات، وتنظم العلاقات بعضهم مع بعض، ومع السلطة الحاكمة؛ ليكتمل بناء المجتمع على العدل والمساوة والمحبة، وترسيخ قيم العيش المشتركة.

وعلى الجانب الآخر فرضت مجموعة من العقوبات الجزائية لضبط كل من يخالف الأنظمة واللوائح التي أصدرتها المملكة العربية السعودية ومن ذلك:

مبدأ الشرعية الجنائية: قانون خاص بالعقوبات في المملكة العربية السعودية لأول مرة، ويحتوي النظام على العقوبات الخاصة بكل جريمة طبقًا للشريعة الإسلامية(٢).

(١) انظر: النظام الأساسي للحكم، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/ ١٤-٤-١٤٤٦هـ.

(٢) قانون العقوبات الجديد في السعودية https://lawyersafran.com/% - ١٨-٤-١٤٤٦هـ.

وفي إقامة الحدود التي شرعها الله تعالى صمام الأمان الذي يحفظ المجتمع والأسرة على وجه الخصوص من الوقوع في الفساد أو ارتكاب الجرائم أو الوقوع في المحرمات التي حذر الله تعالى منها؛ لذا حرص الإسلام على تطهير المجتمع من كل رذيلة، وإشاعة كل فضيلة، وصون العلاقات من جميع الأمراض والشوائب، فحرم الفواحش وحارب الاعتداء على الأعراض والأخلاق والأنساب، فشرع حدًا للقذف والزنا، وحدًا للحرابة أو قطع الطرقات، وفي تشريع القصاص كذلك ردع للمتجاوزين والمعتدين.

المطلب الرابع: تعزيز الهوية الدينية والوطنية.

على المسلم بناء مفاهيم شرعية صحيحة مستمدة من نصوص الكتب والسنة وتعزيزها في نفوس الجيل القادم لتحصينهم عقديًا وفكريًا، وإبراز القيم الإسلامية التي أبدعها الجيل السابق حتى يعود الشباب لمجدهم وتاريخهم المشرق مع دحض كل ما يخالفها من أفكار مستوردة وثقافات مشبوهة، وتحذيرهم من الانسياق خلف كل ناعق يدعو إلى نزع ثقته بدينه ومنهجه وهويته، والرجوع لأهل العلم والاختصاص للإجابة عن أي تساؤلات، أو تفنيد للشبهات التي تشدق بها بعض المارقين والمنحرفين فكريًا، ودعوة أبناء المجتمع للمحافظة على الثوابت والقيم، والبعد عن كل ما يهدد هويتهم ويشكك فيها وتحصينهم بلا إفراط أو تفريط.

وقد أكدت الدولة على ذلك في نظام الحكم **المادة التاسعة**: «الأسرة، هي نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام

وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به وبتاريخه المجيد»(١).

فعلى كل فرد التمسك بهويته، واستثمار إمكاناته لخلق روح التنافس الجاد بين أفراد المجتمع ونشر القيم الدينية، وتعزيز الهوية في نفوسهم.

المطلب الخامس: التعاون والتكافل المجتمعي.

أُسست هذه البلاد على تعزيز قيم التكافل الاجتماعي والأخوة الإيمانية؛ نظرًا لأثره العظيم في نشر المحبة والمودة والألفة بين المسلمين، ودعت إلى شيوع روح التضامن والتعاون بين فئات المجتمع على اختلاف أوضاعهم المادية والاجتماعية والعلمية.

كما شرع لنا ديننا الإسلامي كثير من التدابير الحاسمة لتحقيق التكافل الاجتماعي من العدل والمساواة، وتأمين المعيشة اللائقة بهم، وحث المجتمع عليها: كالزكاة، والصدقة، والنفقات، وهي من أهم وسائل الترابط الاجتماعي، وسد كل خلل يدعو لاختلال الأمن، فالمجتمع المتكافل تغلب عليه مظاهر الوحدة والتماسك والتلاحم، وتنتشر بين أفراده روح المبادرة والبذل والعطاء؛ فهناك من يهتم بقضايا المريض والفقير والعاجز واليتيم والأرملة ويتكفل بحاجياتهم ويعينهم ويسهل لهم كل السبل للعيش في أمن واستقرار.

ورد في نظام الحكم **المادة الحادية عشرة**: «يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم.

(١) انظر: النظام الأساسي للحكم، موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/ ١٤-٤-١٤٤٦هـ.

وفي المادة السابعة والعشرون: تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية»[١].

إن في التزم الفرد بهذه المعالم، معالجة لكثير من المشكلات والأخطاء التربوية وفق منهج شرعي صحيح مبني على العلم والإيمان، وبالتالي يكثر فيه الخير وينمو المجتمع ويتحقق الأمن بمعناه الشامل في جميع الجوانب الحياتية.

وللمؤسسات الأمنية جهود مباركة حيث تقوم بدور كبير في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، وتسعى في مكافحة جميع الظواهر السلبية، وحماية البلاد من الفوضى والاضطراب الداخلي.

لذا حرصت الدولة على كل ما يحقق التماسك بين أفراد المجتمع ويعزز استقرارهم وأمنهم من خلال إشاعة مبدأ التكافل الاجتماعي، حيث فرضت الشريعة الإسلامية على اتباعها التعاون والتكافل الذي يستشعر معه المسلمون بالأمن والاطمئنان، كما أكد عليه النبي ﷺ: «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**»[٢].

وسد الشرع كل الأسباب الموصلة لقطع العلاقات ودعا إلى الحفاظ على

(١) المرجع السابق.

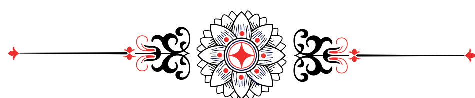
(٢) صحيح، أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، (٤/ ١٩٩٩)، برقم: (٢٥٨٦)، والبخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، (٨/ ١٠) برقم: (٦٠١١).

الأخلاق والمبادئ الاجتماعية فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

كل هذه الأوامر الشرعية؛ جاءت لسد الذرائع التي تقطع العلاقات، وتؤدي إلى الإفساد بين الناس ولو بكلمة، فكم من كلمة كان بعدها حربًا وفتنة.

فالتعاون والتكافل من المعالم الأساسية التي يعززها الدين الإسلامي، ويحث المؤمنين على التعاون في فعل الخير ودعم بعضهم البعض من خلال الدعم للفقراء والمحتاجين وغيرهم، وتعزز الشعور بالمسؤولية الجماعية.

وفي القرآن الكريم جملة من الأوامر التي تعد بمثابة صمام أمان يحافظ على علاقات الأمة ويحمي المجتمع من الأخطار المحيطة بها، ويزيد من التلاحم والتكاتف والتعاون؛ لتصبح الأمة كالجسد الواحد الذي يكفل بعد ذلك الريادة والتنمية والتقدم في جميع المجالات.





المبحث الثالث

مخالفات في القضايا المجتمعية



شهد المجتمع السعودي خلال السنوات الأخيرة تغيرات اجتماعية سريعة، مما أدى إلى وقوع البعض في كثير من المخالفات المجتمعية؛ بسبب سوء فهم بعض الأنظمة واستخدام بعضها في غير ما شرعت له، أو تجاوزها مما أدى إلى بروز مجموعة من الانحيازات الفكرية، والمخالفات المجتمعية، وتغير النظام القيمي عند بعض الأسر في المجتمع.

وفي هذا المبحث استعرضت بعض المخالفات المجتمعية التي ظهرت في الفترة الأخيرة بالمجتمع السعودي، وتم ضبطها والعناية بها وفق الثوابت الشرعية التي تعكس القيم والمفاهيم العقدية وتساهم في تحسين الوضع الاجتماعي والأخلاقي، ومنها:

المطلب الأول: الغلو والتطرف.

الغلو هو تجاوز الاعتدال، ويقود إلى التطرف والإرهاب، ويؤدي إلى الانقسامات داخل المجتمع، ويقضي على تماسكه وترابطه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الغلو مجاوزة الحد بأن يزاد في الشيء في

حمده أو ذمه على ما يستحق، ونحو ذلك»[١]، ولقد حذرنا المولى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من الغلو في الدين في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾ [النساء:١٧١]، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على ناقته: (القط لي حصى)، فلقطت له سبع حصيات هن حصى القذف، فجعل ينفضهن في كفه ويقول: (أمثال هؤلاء فارموا، ثم قال: يا أيها الناس إياكم والغلو في الدين؛ فإنه أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين)[٢].

لهذا نهى النبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عن هذا المعتقد لإنه يؤدي إلى ارتكاب الجرائم والإفساد في البلاد، وهو آفة خطيرة في جميع الأمم السابقة، وسببًا لهلاكها.

كما أن الغلو يجر الفرد إلى الويلات والهلاك، وقد أمرنا الله سبحانه بطاعة ولي الأمر وتنفيذ أمره، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:٥٩]، قال أبو جعفر: فأمرهم بطاعتهم، وأوصى الرّاعي بالرعية، وأوصى الرعية بالطاعة[٣].

(١) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني الحنبلي الدمشقي ابن تيمية، (ت ٧٢٨هـ) **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، المؤلف: المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، (ط: السابعة، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) (١/ ٣٢٨).

(٢) صحيح، رواه أحمد في المسند كما في «الفتح الرباني» ١٢/ ١٦٩، كتاب الحج والعمرة، ورواه الحاكم في «مستدركه» ١/ ٤٦٦ وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٣) انظر: تفسير سورة النساء للإمام الطبري، رَحِمَهُ ٱللَّهُ. (٣١٠ هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (ط: بدون، توزيع: دار التربية والتراث - مكة المكرمة) (جـ٨/ صـ٤٩٢).

وولي الأمر يشمل السلاطين والحكام والقضاة والعلماء وكل من جعل الله تعالى له ولاية شرعية، قال رسول الله ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن عصى أميري فقد عصاني**»(١)، فطاعة ولاة الأمر واجبة على كل مسلم، مالم يأمروا العباد بشيء يعطل الإسلام وشرائعه، فلا طاعة هنا لمخلوق في معصية الرب سبحانه، فلا يجوز الخروج عليهم، أو تحريض الناس على معصيتهم؛ ما لم يروا كفرًا ظاهرًا عندهم من الله عَزَّوَجَلَّ فيه برهان.

وللمملكة العربية السعودية جهود مباركة في مكافحة الغلو والتشدد والإرهاب، والقضاء على الجماعات والأحزاب التي تمس بأمن البلاد، من خلال التوجيه والنصح والإرشاد، والتحذير من هذه العقيدة الضالة والتحذير من أي فكر منحرف عن الحق المبين والصراط المستقيم، وبيان وسطية الإسلام عقيدةً وشريعةً ومنهجًا.

وعليه: أنشأت الدولة «مركز محمد بن نايف للمناصحة» وهي مؤسسة إصلاحية مختصة بعمليات المعالجة الفكرية للمتطرفين من خلال مجموعة من البرامج التي يقوم عليها نخبة من أصحاب العلم والخبرة في التخصصات العلمية المتنوعة(٢).

المطلب الثاني: التمرد.

هو حالة من العصيان والرفض للقواعد الأسرية أو الاجتماعية أو العقائدية،

(١) صحيح، أخرجه البخاري (٢٩٥٧)، ومسلم (١٨٣٥).
(٢) مركز محمد بن نايف للمناصحة.
http://futuredata.com.sa/a7md/sa/index.html

ويكون ذلك الرفض إما قولًا أو فعلًا،...والشذوذ عن عادات وتقاليد المجتمع من قبل المراهقين، فيصبح الأمر متطلبًا للجرأة والاختلاف والخروج عن الاعتيادية بهدف تعزيز نزاهة المبتغى....(١).

ونظرًا لتعدد الأدوار الاجتماعية وزيادة المسؤوليات داخل المجتمع، حدث صراع بين الأدوار، **وبالتالي ظهر التمرد بأنواعه ومنه:**

أولًا: التمرد على الشرع: وجد فئام من الناس حكموا عقولهم وخرجوا على ثوابت الدين والعقيدة، وتساهلوا في إقامة الحدود وتهاونوا في الأحكام الشرعية، وأهملوا مصادر الوحي بغير هدى ولا تمسك بالنصوص؛ حجتهم في ذلك هو تحصيل العلوم التي يزعمون أنها هي الحقيقة.

ومن أشهر الفرق المخالفة، الجهمية، والمعتزلة، والمعطلة؛ فخالفوا منهج أهل السنة والجماعة وآثرت السير على طريقة التأويل بدون أثر ولا دليل.

ثانيًا: التمرد على عادات المجتمع: لكل مجتمع مجموعة من العادات والأعراف والتقاليد التي ورثها عن أباءه وأجداده وفق قيم عريقة، وهي ثقافة مجتمعية يحسُن أن يعتز بها.

وحتى لا يتجرأ أحد على العادات بالتمرد، بنية التعالي والتميز والترفع على الغير، أو محاولة مشابهة وتقليد من خالطهم عند سفره لبلاد الغرب أو دراسته مع هؤلاء في مدرجات التعليم والتدريب، بحجة المساواة والحرية،

(١) علي محمد سلمان العبيدي، التمرد (مخاطره وعلاجه)، تاريخ ١٥/ ١/ ٢٠١١ م - ١٠/ ٢/ ١٤٣٢هـ استرجعت بتاريخ ١٢-١-١٤٤٥هـ من الموقع الكتروني، الألوكة،
https://www.alukah.net/social/0/29001/%

وغلبة الفردانية، لذا كان من المهم أن تعزز الهوية في نفوس الجيل، وأن يتم توجيهه وفق الضوابط الشرعية وما ورد في الكتاب والسنة.

ثالثًا: التمرد على الأسرة: لقد حظيت الأسرة في الإسلام بمكانة خاصة، شملها الوحي بالعناية والرعاية وأحاطها بسياج منيع ومتين من الأحكام الشرعية التي تحفظها من كل ما يعوقها عن أداء وظيفتها، وجاء في القرآن الكريم توجيهات ربانية بأخص خصائص العلاقات الزوجية التي تقيم البناء على ركن ثابت فأوصى تعالى في كتابه الزوجين بأن يراعيا حقوق بعضهما في المعاشرة؛ لما في ذلك من المودة والسكون والراحة قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ﴾ [النساء:١٩]، وبيَّن للزوجات بعض الصفات التي يجب عليهن أن يتحلين بها لتبقى الأسرة سعيدة ومتماسكة ومترابطة فقال تعالى: ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٞ لِّلۡغَيۡبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُۚ﴾ [النساء:٣٤].

إن الأسرة هي اللبنة الأولى لبناء المجتمع المسلم، وتلعب دورًا فعالًا في تربية ابناءها على القيم والأخلاق والعادات الحسنة؛ لذا فإن للوالدين دورًا مؤثرًا في النمو الذهني والعقلي والعاطفي لدى لفرد، والعلاقات الزوجية خاصة مبنية على أداء الحقوق والواجبات التي جاءت بها الشريعة؛ من أجل حفظ وحصانة البنيان الأسري من التفكك والتفلت وحماية أفرادها من التشتت والتمرد والضياع.

إن من أهم الواجبات التي يلتزم بها الرجل الصالح: القوامة بحق بدون تسلط، وتوفير المسكن والمأكل والمشرب لمن يعول، وبالمقابل فإن على

الزوجة كذلك مجموعة من المسؤوليات والواجبات، من أهمها: إدارة شؤون المنزل والقيام بالواجبات الزوجية، وتربية الأبناء تربية صالحة.

فيجب علينا أن نكثف الجهود ونقف سدًا منيعًا أمام هذه المؤامرات الخطيرة التي تحرض المرأة المسلمة على التمرد على أسرتها وعلى واقعها الاجتماعي، وتوعيتها بمخاطر هذه التيارات المضللة، وتعريف المرأة بواجباتها التي أنيطت بها وفق ما ورد في أحكام الشريعة الإسلامية.

وكان للمملكة العربية السعودية ممثلة بالجمعيات الأسرية الجهود المباركة في توعية المرأة وتحذيرها من تلك الجمعيات النسوية الخطيرة على حياتها وتفكك أسرتها؛ لا سيما أن المرأة بوصفها أهم عضو في الأسرة.

المطلب الثالث: الهزيمة النفسية.

هي انكسار إرادة النفس أمام حدث معين، أو واقع معين، أو فكر معين، أو ظاهرة معينة؛ بحيث لا تقوى على مجابهته، فهي تستسلم أو تسلم بدون تفكير في التخلص منه أو مواجهته مع وجود القدرة والاستطاعة[(١)]، فهي الشعور بالعجز والنقص والفشل والضعف في ظل التحديات التي يعيشها الفرد، ويعتبر الشعور بالهزيمة النفسية أخطر من الهزيمة العسكرية.

إن من أسباب الهزيمة التي أصابات النفوس، ضعف التوكل على الله سبحانه، وكذلك الفراغ الروحي الذي وقع فيه من لم يشغل روحه بما ينفعه، وعدم اليقين بما عند الله تعالى، وضعف الإيمان بقدرته والجهل بعظمته، والتعلق بالدنيا وما فيها.

(١) القاموس المحيط (١٥١٠)، المعجم الوسيط (٢/ ٩٨٥).

ومع التطور الذي يشهده المجتمع السعودي وجد من الشباب من لا يشعر بالمسؤولية ولا يقوم بتأهيل نفسه وتدريبها؛ مما يؤدي به إلى الانكسار والاستسلام للعجز، بل وتحقير نفسه وجلدها فيشعر بالخوف من الفشل والتشاؤم، ويعيش في صراع نفسي في البحث عن المثالية، مما يجعله يقع في سبل غير شرعية.

لذا حذر الله تعالى عباده المؤمنين من سلوك هذا السبيل والوقوع في ذلك المأزق الخطير في قوله جل شأنه: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران - الآية ١٣٩] لأن الشعور باليأس والإحباط والقلق يؤثر على أداء الفرد، وثقته بمهاراته وقدراته، ويصبح من ضحايا المجتمع الذين يفضلون العزلة والانطواء؛ مما يؤدي إلى الوقوع في كثير من المشكلات المجتمعية، والله تعالى حث العبد على الاستزادة من الإيمان ليطمئن قلبه ويشعر بالراحة والسعادة.

قال الإمام ابن القيم: «فمَن عَلَتْ هِمّتُه، وخشعتْ نفسُه اتصف بكل خُلُقٍ جميل، ومَن دنتْ همتُه، وطغتُ نفسُه اتصف بكلِّ خُلُقٍ رَذيل...، وقال: فالنفوس الشريفة لا ترضى من الأشياء إلا بأعلاها وأفضلها وأحمدها عاقبة، والنفوس الدنيئة تحوم حول الدناءات وتقع عليها كما يقع الذباب على الأقذار»(١).

ومن المهم أن يعتز الفرد بدينه وهويته ووطنه ويكون صاحب شأن في تطوير وبناء مجتمعه، وطريق العزة والتمكين يحتاج إلى صبر ومصابرة

(١) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين الجوزية ابن قيم، (ت ٧٥١هـ) الفوائد، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م (ص: ١٤٤)، (ص: ١٧٧).

ومجاهدة، وعدم الانجرار خلف الشائعات التي يبثها أعداء الدين والوطن في مواقع التواصل الاجتماعي، ونبذ التحزب إلا لله ورسوله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦].

وقد اهتم الإسلام بجميع الجوانب الاجتماعية والنفسية للفرد وأوصى الوالدين بتهيئة البيئة المناسبة التي ينشأ فيه الابن، وتربيته التربية السليمة الخالية من العقد النفسية، ليشعر بالسعادة والأمان والراحة، وحذره من كل أمر يؤدي به إلى اليأس والقنوط والإحباط، أو الوقوع ضحية أي هزيمة نفسية نتيجة الخصام أو الشعور بالظلم والاضطهاد.

وبسبب بُعد البعض عن الإيمان بالله تعالى والرضى بما قدره على العبد، يعيش نوعًا من الصراع النفسي، ويستسلم لمداخل الشيطان، ويتبع وسائل غير مشروعة للوصول إلى مبتغاه، وينحرف عن السلوك السوي.

فإذا لم يتحقق للعبد بعض حاجاته ومتطلباته في الحياة، فيجب عليه ألا ييأس ولا يقنط ولا يقلق أو يحزن وإنما عليه أن يرضى بما كتب الله، فإنه يكون خيرًا له، لقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة آية:٢١٦].

وكما قال عَلَيْهِ السَّلَامُ: (واعلَم أنَّ الأمَّةَ لو اجتَمعت علَى أن ينفَعوكَ بشَيءٍ لم يَنفعوكَ إلَّا بشيءٍ قد كتبَهُ اللهُ لَكَ، ولو اجتَمَعوا على أن يضرُّوكَ بشَيءٍ لم يَضرُّوكَ إلَّا بشيءٍ قد كتبَهُ اللهُ عليكَ، رُفِعَتِ الأقلامُ وجفَّتِ الصُّحفُ)[1]، وكل

(١) صحيح، أخرجه الترمذي (٢٥١٦) واللفظ له، وأحمد (٢٦٦٩)، وقال الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وصححه الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

هذا يستلزم أن يكون العبد مستعينًا بالله، ومتوكلًا عليه، راضيًا بما قسم الله، ليعيش مرتاح البال، هادي النفس.

ومن العلاج أيضًا رفع الروح المعنوية للمسلم عند حدوث أي مصيبة قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٣٩].

المطلب الرابع: العنف.

العنف في اللغة: الخُرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، يقال: أعنفته تعنيفًا: أي عيرته ولمته ووبخته بالتقريع، والعنيف: شديد القول والعنف: الغلظ والصلابة، واعتنف الأمر: إذا أخذه بعنف، وأعنف الشيء أخذه بشدة، والتعنيف: التوبيخ والتقريع واللوم(١).

العنف في الاصطلاح: هو معالجة الأمور بالشدة، والغلظة(٢)، وهو ضد الرفق، والرفق هو حسن الانقياد لما يؤدي إلى الجميل(٣)، وهو سلوك عدواني يتجاوز به الجاني ماله من ولاية أو وصاية أو مسؤولية ويقصد به كل شكل من اشكال إساءة المعاملة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، أو التهديد بها، يرتكبه أحد أفراد الأسرة أومن في حكمهم ضد فرد من أفراد الأسرة متجاوزًا ماله من

(١) محمد بن محمد عبد الرزاق الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط، دار الهداية، ٢٤/ ١٨٦، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، **تهذيب اللغة**، تحقيق محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط١، ٢٠٠١م. ص ٣/ ٥.

(٢) محمد رواس قلعجي، **معجم لغة الفقهاء**، ط، دار النفائس –الرياض– ط، الثانية ١٤٠٨هـ، ص: ٣٢٣.

(٣) عبد الرؤف المناوي **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ط. المكتبة التجارية الكبرى، مصر ١٣٥٦ه ١/ ٢٥.

ولاية أو إعالة أو سلطة... الخ»[١].

وتُعتبر الأسرة اللبنة الأولى لبناء المجتمع، فيكتسب منها الفرد كلّ عاداته وسلوكياته وتصرفاته، فالأسرة التي تتخلّلها المشاكل المستمرة والضرب والشتم والسخرية؛ تترسّخ في ذهن الفرد والطفل خصوصًا، فيتّخذها البعض أسلوب حياة، وهو يدمر ذلك الطفل نفسيًا مع مرور الوقت.

فالعنف من الأنماط السلوكية السيئة التي تعبر عن رفض الآخر سواء طفل أو غيره، نتيجة الشعور بالإحباط في عدم القدرة على إشباع الحاجات الإنسانية، أو حدوث بعض الظروف الاقتصادية من ضعف للدخل أو الفقر، أو التشفي منه من أجل الانتقام من أحد الوالدين إثر مجموعة من المشكلات المتراكبة، وهو كل عمل يحطم كرامة الفرد، ويؤذيه نفسيًا أو جسديًا.

وتعتبر ظاهرة العنف من أكثر المشكلات العالمية التي لا يخلو منها مجتمع ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد يكون العنف من الرجال في بعض الأحيان بسبب سوء استخدام السلطة والقوامة، وأحيانًا يصدر من المرأة نتيجة غيَّرة مفرطة أو شعور بعدم الاستقرار النفسي والأسري، أو محاولة التنافس مع الرجل على الدور والسلطة مما يؤدى إلى زيادة المشكلات الأسرية.

لذا عنت المملكة العربية السعودية بهذا الجانب وحثت الأسر على العناية بترسيخ مفهوم الحوار الاسري، وسلوكياته من خلال القيام بمجموعة من

---

(١) انظر: **تعريفات العنف الأسري وأشكاله وقياس شدته**، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. ٢٩-٨-١٤٤٦هـ.

https://www.hrsd.gov.sa/sites/default/files/2021-02ا:

برامج الحوار الأسري، ومعالجة كثير من القضايا الوطنية والاجتماعية في مراكز التدريب؛ ليصبح ذلك أسلوب حياة، ومنهجًا للتعامل مع مختلف القضايا المجتمعية.

حيث يقيم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني -لقاءات حوارية عن «الحوار الأسري»-، يستعرض خلاله أهمية الحوار الأسري وفوائده وسماته، إضافة إلى دور المرأة في استقرار الأسرة.

وجاء في نظام الحكم لتنظيم شؤون الأسرة الأمر بإنشاء مجلس برئاسة الوزير باسم «مجلس شؤون الأسرة»، يتولى مهمة رعاية شؤون الاسرة داخل المملكة، ويهدف المجلس إلى تعزيز مكانة الأسرة ودورها في المجتمع والنهوض بها(١).

وهذه المعالم العقدية والتربوية التي تعالج كثير من القضايا المجتمعية في هذه البلاد المباركة وفي غيرها، تشكل أساسًا للتفاعل الاجتماعي الصحيح؛ من خلال التركيز على كثير من القيم الدينية والأخلاقية كالعدالة، والمساواة، والرحمة، والتعاون، والحرية، ويمكن للمجتمعات من خلالها أن تساهم في حل العديد من القضايا المعاصرة التي ظهرت وكان لها الأثر الكبير على حياة الأسر.

ومع الأنظمة التي وضعتها المملكة العربية السعودية وصلت الأسر إلى الاستقرار والأمن، وزاد الترابط الاجتماعي، وتحقق التكافل الذي تطمح الدولة الوصول إليه.

هذا وصلَّى الله علي نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) انظر: موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، تنظيم مجلس شؤون الأسرة.١-٩-١٤٤٦هـ
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/1c026125

الخاتمة

وفي الخِتام أُلَخِّص أبرزَ ما توصَّلت إليه من نتائج في النقاط التالية:

١. الأثر العظيم للعقيدة الصحيحة على سلوك الفرد وأفكاره فهي الرابطة العظمى لتحقيق الأمن وعلاج كثير من المشكلات.

٢. الالتزام بمصادر التلقي ومناهج الاستدلال، والسمع والطاعة لولاة الأمر، وتنمية روح العمل والولاء؛ يساعد في علاج القضايا المجتمعية.

٣. على المسلم لزوم الجماعة ولَمِّ شعث المسلمين، وإزالة أسباب النزاع والفرقة.

٤. تعزيز الوسطية والاعتدال لحماية المجتمع من أفة الجفاء والغلو، ونبذ كل أشكال التعصب والتطرف.

٥. السعي لغرس القيم الأخلاقية والذاتية والالتزام بالتشريعات الإسلامية والإيمانية.

٦. تنمية الوعي الأمني لدى المواطنين بالتعاون مع الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة وكل ما يخل بأمن المجتمع.

٧. تقرير مبدأ العقاب الزاجر عند الإخلال بالنظام العام، حفظًا للجماعة ومراعاة لحقوق الأفراد في الحياة.

٨. العناية بتشريع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للحفاظ على مكتسبات المجتمع وردع المفسدين عن الإخلال بالنظام.





التوصيات



ومن التوصيات التي تساهم في علاج كثير من القضايا المجتمعية:

١. تعزيز دور المؤسسات الدينية في تحقيق الأمن المجتمعي وتفعيل الشراكة بين المؤسسات التربوية والتعليمية.

٢. استغلال وسائل الإعلام؛ لتعزيز قيم الولاء والانتماء ونبذ التطرف والغلو.

٣. نشر خطابات الوسطية والاعتدال، والتشريعات والأنظمة الرادعة؛ بمساعدة المؤسسات الدينية والتربوية.

٤. تفعيل دور الأسرة لكونها اللبنة الأولى من خلال ترسيخ القيم والأخلاق النبيلة في نفوس الأفراد.

٥. معالجة نواحي الضعف والقصور في المجتمع من خلال إتقان مجموعة من المهارات في حلقات النقاش والتدريب.

٦. إنشاء هيئة وطنية تتحمل مسؤولية التخطيط لعلاج القضايا المجتمعية، تضم مجموعة من الجهات المعنية.

٧. الرجوع لكتاب الله تعالى والنهل من معينه في علاج القضايا المجتمعية؛ لأنه من لدن العليم الخبير فهو العالم بخلقه وما يصلح لهم في الدنيا والآخرة.



٨. دعوة أبناء المجتمع للمحافظة على الثوابت والقيم، والبعد عن كل ما يهدد هويتهم من خلال البرامج والملتقيات.

هذا والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





فهرس المصادر والمراجع



١. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. «**الموافقات**». تحقيق: أبو عبيدة مشهور ابن حسن آل سلمان. (ط١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

٢. الطبري، محمد بن جرير. «**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**». (د.ط، مكة المكرمة: دار التربية والتراث).

٣. ابن منظور، محمد بن مكرم. «**لسان العرب**». (ط٣، بيروت: دار صادر).

٤. ابن حنبل، أحمد بن محمد. «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**». تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون. (ط١، مؤسسة الرسالة).

٥. الترمذي، محمد بن عيسى. «**سنن الترمذي**». تحقيق: بشار عواد معروف. (د.ط، بيروت: دار الغرب الإسلامي).

٦. الألباني، محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح. «**صحيح الجامع الصغير وزياداته**». (د.ط، المكتب الإسلامي).

٧. التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب. «**مشكاة المصابيح**». تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. (ط ٣، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥م).

٨. البيهقي، أحمد بن الحسين. «**دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**». تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. (ط١، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

٩. النسائي، أحمد بن شعيب. «**السنن الكبرى**». تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط. (ط١ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).

١٠. الحاكم، محمد بن عبد الله. «**المستدرك على الصحيحين**». تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية).

١١. البخاري، محمد بن إسماعيل. «**الجامع المسند الصحيح**». المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. (ط١، دار طوق النجاة).

١٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. «**مجموع الفتاوى**». تحقيق: أنور الباز - عامر الجزار. (ط٣، دار الوفاء).

١٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. «**اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**». تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، (ط٧، بيروت - لبنان: دار عالم الكتب، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

١٤. أبو اليزيد الجغب، زينب بسيوني. «**العقيدة الإسلامية ودورها في تعزيز منظومة القيم الاجتماعية**» مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية.

١٥. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. «**سير أعلام النبلاء**». تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (ط٣، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م).

١٦. المناوي، عبد الرؤف. «**فيض القدير شرح الجامع الصغير**». (د.ط، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦هـ).

١٧. الشوكاني، محمد بن علي. «**فتح القدير**». (ط١، دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ١٤١٤ هـ).

١٨. ابن القيم، محمد بن أبي بكر. «**الفوائد**». (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م).

١٩. ابن القيم، محمد بن أبي بكر. «**مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**». تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي. (ط٣، بيروت: دار الكتاب العربي،١٩٩٦م).

٢٠. قلعجي، محمد رواس. «**معجم لغة الفقهاء**». (ط٢، الرياض: دار النفائس، ١٤٠٨هـ).

٢١. الحسيني، محمد بن محمد عبد الرزاق. «**تاج العروس من جواهر القاموس**». (د. ط، دار الهداية).

٢٢. الأزهري، محمد بن أحمد. «**تهذيب اللغة**»، تحقيق: محمد عوض. (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م).

٢٣. القشيري، مسلم بن الحجاج. «**المسند الصحيح المختصر من السنن**». تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي).

المواقع الكترونية:

١. علي محمد سلمان العبيدي، التمرد (مخاطره وعلاجه)، تاريخ ١٥/ ١/ ٢٠١١ م – ١٠/ ٢/ ١٤٣٢ ه استرجعت بتاريخ ١٢-١-١٤٤٥ه من الموقع الكتروني، الألوكة،

https://www.alukah.net/social/0/29001%/

٢. الأنظمة العدلية، وزارة العدل،

https://laws.moj.gov.sa/legislation/x5mmy

٣. قانون العقوبات الجديد في السعودية

https://lawyersafran.com/% –

٤. موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/

٥. انظر: تعريفات العنف الأسري وأشكاله وقياس شدته، الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

https://www.hrsd.gov.sa/sites/default/files/2021-02

٦. موقع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني،

https://www.kacnd.org/ar/Details/index/16

٧. مركز محمد بن نايف للمناصحة.

http://futuredata.com.sa/a7md/sa/index.html

Sources and References

1- al-Shāṭibī، Ibrāhīm ibn Mūsá. **“al-Muwāfaqāt”**. taḥqīq: Abū ‘Ubaydah Mashhūr ibn Ḥasan Āl Salmān. (ṭ1، Dār Ibn ‘Affān، 1417h / 1997m).

2- al-Ṭabarī، Muḥammad ibn Jarīr. **“Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl āy al-Qur’ān”**. (D. Ṭ، Makkah al-Mukarramah: Dār al-Tarbiyah wa-al-Turāth).

3- Ibn manẓūr، Muḥammad ibn Mukarram. **“Lisān al-‘Arab”.** (ṭ3، Bayrūt: Dār Ṣādir).

4- Ibn Ḥanbal، Aḥmad ibn Muḥammad. “**Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal**”. taḥqīq: Shu‘ayb al-Arna’ūṭ، ‘Ādil Murshid wa-ākharūn. (Ṭ1، Mu’assasat al-Risālah).

5- al-Tirmidhī، Muḥammad ibn ‘Īsá. “**Sunan al-Tirmidhī**”. taḥqīq: Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf. (D. Ṭ، Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī).

6- al-Albānī، Muḥammad Nāṣir al-Dīn، ibn al-Ḥājj Nūḥ. **“Ṣaḥīḥ al-Jāmi‘ al-Ṣaghīr wa-ziyādātuhu**”. (D. Ṭ، al-Maktab al-Islāmī).

7- al-Tabrīzī، Muḥammad ibn ʻAbd Allāh al-Khaṭīb. **“Mishkāt al-Maṣābīḥ”**. taḥqīq: Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī. (Ṭ 3، Bayrūt: al-Maktab al-Islāmī، 1985m).

8- al-Bayhaqī، Aḥmad ibn al-Ḥusayn. “**Dalā’il al-Nubūwah wa-ma‘rifat aḥwāl ṣāḥib al-sharī‘ah**”. taḥqīq: D. ʻAbd al-Muʻṭī Qalʻajī. (ṭ1، Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah، Dār al-Rayyān lil-Turāth، 1408 H-1988 M).

9- al-nisā’ī، Aḥmad ibn Shuʻayb. “**al-sunan al-Kubrá**”. taḥqīq: Ḥasan ʻAbd al-Munʻim Shalabī، bi-musāʻadat Maktab taḥqīq al-Turāth fī Mu’assasat al-Risālah، Ashraf ʻalayhi: Shuʻayb al-Arnā’ūṭ. (ṭ1 Bayrūt: Mu’assasat al-Risālah، 1421 H-2001 M).

10- al-Ḥākim، Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. “**al-Mustadrak ‘alá al-ṣaḥīḥayn**”. taḥqīq: Muṣṭafá ʻAbd al-Qādir ʻAṭā. (Ṭ1، Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah).

11- al-Bukhārī، Muḥammad ibn Ismāʻīl. “**al-Jāmi‘ al-Musnad al-ṣaḥīḥ**”. al-Mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh wsnnh wa-ayyāmuh. taḥqīq: Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir. (Ṭ1، Dār Ṭawq al-najāh).

12- Ibn Taymīyah، Aḥmad ibn ʻAbd al-Ḥalīm. “**Majmū‘ al-Fatāwá**”. taḥqīq: Anwar al-Bāz-ʻĀmir al-Jazzār. (ṭ3، Dār al-Wafā’).

13- Ibn Taymīyah، Aḥmad ibn ʻAbd al-Ḥalīm. “**Iqtiḍā’ al-**

Ṣirāṭ al-mustaqīm li-mukhālafat aṣḥāb al-jaḥīm”. taḥqīq: Nāṣir ‘Abd al-Karīm al-‘aql، (ṭ7، Bayrūt – Lubnān: Dār ‘Ālam al-Kutub، 1419h-1999m).

14- Abū al-Yazīd aljghb، Zaynab Basyūnī. “**al-‘aqīdah al-Islāmīyah wa-dawruhā fī ta‘zīz manẓūmat al-Qayyim al-ijtimā‘īyah**” Majallat Kullīyat al-Dirāsāt al-Islāmīyah wa-al-‘Arabīyah lil-Banāt bi-al-Iskandarīyah.

15- al-Dhahabī، Muḥammad ibn Aḥmad ibn ‘Uthmān. “**Siyar A‘lām al-nubalā’**”. taḥqīq: majmū‘ah min al-muḥaqqiqīn bi-ishrāf al-Shaykh Shu‘ayb al-Arnā’ūṭ، (ṭ3، Mu’assasat al-Risālah 1405 H / 1985 M).

16- al-Munāwī، ‘Abd al-Ra’ūf. “**Fayḍ al-qadīr sharḥ al-Jāmi‘ al-Ṣaghīr**”. (D. Ṭ، Miṣr: al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá، 1356h).

17- al-Shawkānī، Muḥammad ibn ‘Alī. “**Fatḥ al-qadīr**”. (ṭ1، Dimashq، Bayrūt: Dār Ibn Kathīr، Dār al-Kalim al-Ṭayyib، 1414 H).

18- Ibn al-Qayyim، Muḥammad ibn Abī Bakr. “**al-Fawā’id**”. (ṭ2، Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah، 1393 H-1973 M).

19- Ibn al-Qayyim، Muḥammad ibn Abī Bakr. “**Madārij al-sālikīn bayna Manāzil Iyyāka na‘budu wa-iyyāka nasta‘īn**”. taḥqīq: Muḥammad al-Mu‘taṣim billāh al-Baghdādī. (ṭ3، Bayrūt:

Dār al-Kitāb al-ʻArabī، 1996m).

20- Qalʻajī، Muḥammad Rawwās. “**Muʻjam Lughat al-fuqahā’**». (ṭ2، al-Riyāḍ: Dār al-Nafā’is، 1408h).

21- al-Ḥusaynī، Muḥammad ibn Muḥammad ʻAbd al-Razzāq. “**Tāj al-ʻarūs min Jawāhir al-Qāmūs**”. (D. Ṭ، Dār al-Hidāyah).

22- al-Azharī، Muḥammad ibn Aḥmad. **“Tahdhīb al-lughah”**، taḥqīq: Muḥammad ʻAwaḍ. (ṭ1، Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-ʻArabī، 2001m).

23 -al-Qushayrī، Muslim ibn al-Ḥajjāj. **“al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min al-sunan”**. taḥqīq: Muḥammad Fu’ād ʻAbd al-Bāqī. (D. Ṭ، Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-ʻArabī).

Websites

1. Ali Myhammad Salman Al-Ubeidi، Rebelling (its dangers and treatment)، dated 15/1/2011 CE – 10/2/1432 AH، retrieved on 12/1/1445 AH from Alukah Website:

https://www.alukah.net/social/0/29001/%

2. Judicial Laws، Ministry of Justice،

https://laws.moj.gov.sa/legislation/x5mm

3. The new penal code in Saudi Arabia –

https://lawyersafran.com/

4. Website of the Bureau of Experts at the Council of Ministers

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws

5. World Health Organization Website، Violence، Injuries and Disability

https://www.emro.who.int/ar/violence-injuries-disabilities/violence

6. Website of King Abdulaziz Center for National Dialogue

https://www.kacnd.org/ar/Details/index/16

7. Mohammed bin Naif Counseling Center

http://futuredata.com.sa/a7md/sa/index.html



فهرس الموضوعات

